

**تقرير الرقابة السنوي 64**، المطروح على طاولة الكنيست، هو الجزء الأول من التقرير السنوي لمراقب الدولة بشأن نتائج الرقابة على الهيئات التي خضعت للرقابة خلال سنة 2013. يكرّس هذا التقرير للشؤون الاقتصادية. على ضوء الأهمية المتزايدة للقضايا الاقتصادية وتأثيرها على الجمهور والمجتمع في إسرائيل، ارتأى مكتب مراقب الدولة تخصيص مجلد خاص من التقرير السنوي للرقابة على مواضيع اقتصادية هامة، وذات تأثيرات مالية واضحة.

يأتي هذا التقرير للتحذير من المخاطر التي تهدّد المرافق الاقتصادية، على ضوء المركزية في الاعتمادات البنكية وغير البنكية، التعامل مع هيئات مؤسساتية مقترضة، وانعدام الضمانات وسبل الحماية الكافية الموثقة في عقود، للمستثمرين في سندات الدين الحكوميّة. تطورت المركزية الاقتصادية في الاعتماد على مدار السنوات وهي موجودة في الأساس في عدة مجموعات اقتصادية كبيرة. إخفاق مقترض أو مجموعة مقترضين كبيرة، من شأنه أن يمسّ بشكل فعليّ وكبير بسوق الاعتمادات، ويلحق ضرراً شاملاً بجميع المرافق الاقتصادية. وعليه أتوقع أن يقوم بنك إسرائيل وقسم سوق الأموال في وزارة المالية بصفتها مسؤولين عن التنظيم في مجال الاعتمادات، بفحص هل هنالك حاجة إلى المزيد من الإجراءات التنظيمية والرقابية، إضافة إلى الإجراءات التي تمّ اتخاذها، بهدف التقليل من التعرض للمخاطر. من اللائق إبداء الحساسية العالية بهدف حماية المستثمرين والمدّخرين، إذ إنّ قسمًا من مانحي الاعتمادات هم هيئات مؤسساتية تدير مدّخرات معظم الجمهور في الدولة. هذه المدّخرات التي تمّ تخصيصها لضمان مستقبلهم بعد خروجهم إلى التقاعد.

كشفت الرقابة عن أن الدولة لم تعالج كما ينبغي جباية العوائد الكاملة واللائقة لقاء منح حقوق استغلال الموارد الطبيعية. يتعيّن على الدولة العمل من أجل الحرص على أن يستفيد جميع مواطني الدولة، لا فئة قليلة فقط، من ثمار استغلال مواردها الطبيعية.

كذلك بيّنت الرقابة أن سلطة الضرائب لا تستنفد كافة السبل لجباية الضرائب المفروضة كاملة، ولا تطبّق بقدر كافٍ القانون بحق المتهربين من دفع الضرائب، سواء من خلال فواتير وهمية أو بأي وسيلة تهرب أخرى. كما أنّه من غير المعقول في حين أن مجموعة من السكان تترجّح تحت وطأة العبء الضريبيّ وغلاء المعيشة، يتمتّعون في الشركات الكبرى بامتيازات ضريبية مبالغ فيها مثل ظاهرة "الأرباح المحتجزة". وعليه، في فترة من التقليل في ميزانية الدولة وتقليص الخدمات الضرورية لمواطني الدولة عامة، والطبقات الفقيرة خاصة، يُتوقع من سلطة الضرائب أن تقوم بكلّ ما ينبغي لاستنفاد كلّ الإمكانيّات والوسائل لجباية الضرائب من المكلفين بدفعها.

كما تمّ فحص قضية تزويد المرافق الاقتصادية في إسرائيل بالغاز الطبيعيّ الذي يعتبر هو مصدر طاقة رئيسي ورخيص نسبيًا. بدءًا من سنة 2004 اكتشفت في المياه الاقتصادية لإسرائيل مجمّعات غاز كبيرة. اتخذت وزارة الطاقة خطوات للنهوض بإيجاد الحلول لنقل وتزويد الغاز. لكن على ما يبدو فإن هذه الخطوات لم تكن كافية، كما أنها اتخذت بوتيرة بطيئة لا تسمح بسد الفجوة بين الطلب على الغاز وعرضه. فعلى سبيل المثال، سعة شبكة نقل الغاز قليلة ولا تتيح نقل كلّ الكمية المطلوبة. بالإضافة إلى ذلك، بقيت الدولة مع مزوّد واحد احتكاريّ وبلا منافس في مجال نقل الغاز. في سبيل خلق استقلالية في مجال الطاقة وأفضليّات اقتصادية وبيئية للدولة، على الوزارات ذات الصلة أن تبلور سياسة طويلة المدى تنطوي على التنسيق فيما، بهدف تخصيص

نزیه لهذا المورد لصالح جميع السكان، ومن أجل استمرار تطوير قطاع الغاز وضمان تزويد الغاز للأجيال القادمة.

جرى أيضاً فحص الاستعداد والجهوزية للتأثيرات البيئية الناجمة عن التنقيبات عن الغاز والنفط في البحر. صحيح أن وزارتي الطاقة وحماية البيئة اتخذتا خطوات لدعم التنظيم والرقابة في هذا المجال، بهدف الحد من الأضرار الناجمة عن التنقيب عن الغاز والنفط في البحر واستخراجهما من قبل الشركات الحاصلة على الامتيازات، كما اتخذتا خطوات وقائية للحدّ من احتمال تسرب الغاز أو النفط، لكن على الوزارتين الإسراع في بلورة برنامج عمل مفصّل ومنسق فيما بينهما تفادياً للضرر الذي قد ينجم عن النشاط الواسع الذي تقوم به هذه الشركات في البحر. هذا النشاط قد تكون له تأثيرات بيئية، صحّية واقتصادية كبيرة على الدولة وسكانها.

في مجال العطاءات يجب الحرص على بلورة العطاءات مسبقاً وبشكل لائق وعلى تنفيذ شروط العطاء وتطبيقها وفق الصيغة التي نُشرت بها. على سبيل المثال، في فحص أجري لمناقصة لشراء عربات قطار من طابقين بتكلفة إجمالية تقدر بـ 370 مليون يورو، تبين أنه بعد اختيار الفائز في العطاء، أُجريت تعديلات، ومنحت تسهيلات في الشروط والمتطلبات الفنية. يشير هذا الأمر إلى عدم وجود استعداد مسبق وجاهزية كافية، كما أنّ منح شرعية لإجراء التعديلات خلافاً للمناقصة التي تمّ الإعلان عنها، ينطوي على مخاطر، كما أنّه يمسّ بالإدارة السليمة. بالإضافة إلى ذلك، يجب تسوية قضية ترخيص شركة قطارات إسرائيل والرقابة عليها. سبق وأن أبدى مكتب مراقب الدولة عدة مرّات ملاحظات بشأن ذلك، لكنّ هذا النقص لم يتمّ تصحيحه.

تتناول فصول هذا التقرير الكثير من المواضيع الأخرى ذات التأثير الملحوظ على مجالات مختلفة في حياتنا. يُشار إلى أنّ الرقابة التي تمّ معظمها من خلال وحدة الرقابة على القضايا الاقتصادية في مكتب مراقب الدولة، بُنيت على أسس مهنية وموضوعية وبدون انحياز. تقدّم هذه الرقابة مساهمة كبيرة لزيادة النجاعة، التوفير، نزاهة المقاييس في الهيئات الخاضعة للرقابة وللحفاظ على قواعد الإدارة السليمة.

من واجب الهيئات الخاضعة للرقابة أن تعمل بأسرع وأنجع الطرق لتصحيح النواقص التي لم يتمّ تصحيحها بعد. بناءً على سياسة مراقب الدولة يتعيّن متابعة تصحيح النواقص والتأكد من إجراء التعديلات المطلوبة، وسيواصل مكتبنا نهجه هذا في المستقبل أيضاً.

نُقاس الديمقراطية بمؤسسات السلطة الثابتة التي تنتهج المساواة، ونزاهة المقاييس والتي تعمل وفق القانون. تُعتبر الرقابة صميم الديمقراطية، وهي ضمان لوجود نظام حكم يعمل وفق معايير يحكمها القانون، الإدارة السليمة والنظام العامّ. ألقى المشرّع هذه المهمة على عاتق مكتب مراقب الدولة الذي سيواصل تأدية واجبه في هذا المجال في السنوات القادمة أيضاً، بقوة أكبر من ذي قبل.



يوسف حاييم شفير، قاض (متقاعد)  
مراقب الدولة  
ومندوب شكاوى الجمهور

أورشليم القدس - آب 2013